الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٠٥**

الاثنين، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سباتافورا	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد كليب
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

07-64632 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الصمت لمدة دقيقة تأبينا لضحايا تفجيرات الجزائر

الرئيس (تكلم بالانكليزية):في بداية الجلسة، أود أن أدعو جميع أعضاء المجلس إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة تأبينا لكل ضحايا التفجيرات التي وقعت في الجزائر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وكان من بين ضحايا التفجيرات ١٧ موظفا في الأمم المتحدة وعدد كبير من المواطنين الجزائريين ومواطني الدول الأخرى. وباسم مجلس الأمن، أود أن أعرب عن مشاعر المواساة العميقة وخالص التعازي إلى جميع ضحايا هذه المأساة المروعة ولأسرهم ولحكومة الجزائر، وكذلك إلى ضحايا كل الهجمات الإرهابية.

وقف أعضاء مجلس الأمن دقيقة مع التزام الصمت.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي النرويج والبرتغال والصومال، يطلبون فيها دعوهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد دكّار (الصومال) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو الدول الأخرى الآنفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال.

أدعو السيد ولد عبد الله إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

سوف يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وفي هذه الجلسة، سوف يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال.

وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ولد عبد الله (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء والمنظمات على الدعم الذي أتلقاه منها في الاضطلاع بمهماتي، وأشكرها أيضا على الاهتمام الذي توليه للصومال والشعب الصومالي على مدى الـ ١٧ عاما الماضية.

وفي هذا الخصوص، بذلت الأمم المتحدة وجميع لمؤسسات الشريكة الدولية والبلدان وما زالت تبذل جهودا غير عادية لمساعدة الصومال في ظل ظروف قاسية للغاية. ولقد ضحى الكثيرون، ومنهم الصحفيون والعاملون في المجال الإنساني، حياهم خلال عملهم دون أن يلقوا إلا قليلا من

التقدير إن نالوه. وأود أن أشكر كذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. إنها تقوم بعمل ممتاز بالرغم من محدودية إمكانياتها وقوة العاملين فيها. وفضلا عن ذلك، فإن حماية شحنات الأغذية من القرصنة في أعالي البحار أمر جدير بالتنويه وينبغي الاستمرار في القيام بذلك.

إن الصراع في الصومال، في رأيي، ليس قضية على جدول أعمال الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي. فهو ليس نضالا للتحرر ولا حربا عرقية أو دينية. وهو كذلك ليس مجرد صراع على السلطة بين القبائل، كما يعتقد الكثيرون. إن كثرة تغير التحالفات بين هذه القبائل وداخلها تبين أن هناك عوامل أخرى مسؤولة أيضا عن استمرار انعدام الاستقرار في البلاد.

إن الصراع في الصومال، الذي نشب في عام ١٩٩١، يعتبر تهديدا للسلام والأمن. والحالة خطرة وتزداد خطورة يوما بعد يوم. إن شباب الصومال، الذين يشكلون نحو ثلثي السكان، لديهم فرصة واحدة للعمالة — هي المشاركة في الصراع الذي دمر حياتهم. ولقد استمر هذا الوضع خلال الـ ١٧ عاما الماضية، بالرغم من إبرام ١٧ اتفاقا للسلام.

وأرى ثلاثة نهج ممكنة للتدخل الدولي في الصومال.

إن أول أسلوب للعمل هو بكل بساطة الاستمرار في الوضع القائم، أو "العمل كالمعتاد". والنهج الآخر هو في شكل انسحاب منظم للمجتمع الدولي من الصومال، أي اعترافه عمليا بالعجز عن حماية السكان أو تحقيق سلام دائم. وأما الحل الثالث المحتمل فهو القيام بالإجراءات الفورية والفعالة على الجبهتين السياسية والأمنية.

النهج الأول هو المحافظة على الوضع القائم. إن السياسات التي تم تجريبها وتنفيذها على مدى ١٧ عاما قد فشلت بشكل واضح في استعادة الاستقرار. والأسوأ من هذا، أنها أذكت الصراع بسبب بعض الآثار الجانبية التي نجمت عن المساعدات الدولية. فالمعونة قد تعطي الانطباع بأنها تعالج الأسباب الجذرية للأزمة لكن ذلك ليس بالصحيح. إن زيادة المساعدات الإنسانية وتحسين وصول الوكالات من شأنه أن يكون أمرا مفيدا لكنه لن يضع حدا للعنف. فربما يتم تخفيف المعاناة، لكنه لن يوضع لها حد طالما تسود حالة من عدم الاستقرار. وبالرغم من ملايين الدولارات، والجهود والموارد، ما زالت المصالحة الوطنية بعيدة المنال. ويشعر الصوماليون وجيرانهم بالإحباط بسبب استمرار هذه الحرب التي توجد استياء وشكوكا كبيرة.

إن الوضع العسكري الحالي لا يمكن أن يدوم إلى الأبد. وفضلا عن ذلك، لا ينبغي استخدامه كذريعة لمواصلة العمل كالمعتاد. إن موقف "الانتظار والترقب" من شأنه أن يؤجل يوم الحساب ولكنه لن يسهل إحراز تقدم ذي معنى نحو تحقيق سلام دائم. ولهذا السبب ليس أمامنا في الواقع سوى خيارين فقط - إما الانسحاب أو النظر في أنماط أخرى من العمل.

أما بالنسبة للذين يعتقدون أن الصومال هي إحدى مشاكل العالم التي لا يمكن حلها، فهم يرون أن الانسحاب هو السبيل الوحيد للعمل. إن الانسحاب من شأنه أن يتيح بديلا للتدخل المكلف والمستمر في الصومال الذي فشل حتى الآن في تحقيق الاستقرار، وقد لا تكون هذه عملية صعبة لوجود عدد محدود من الموظفين الدوليين في الصومال ولا يوجد أحد منهم في مقديشيو.

غير أن القرار بالتدخل في بعض حالات الصراع مع إهمال حالات غيرها تتسم بالخطورة نفسها يمكن أن تكون له آثار بعيدة المدى، لاسيما فيما يتعلق بالرأي العام، وليس بالضرورة في أفريقيا وحدها. ولهذا السبب أوصي بالخيار الثالث - اتخاذ إجراءات فعالة.

إن اتخاذ إجراءات فعالة ينطوي على الاضطلاع بمبادرات أمنية وسياسية جديدة. وينبغي للحكومة الفيدرالية الانتقالية أن تكون أكثر نشاطا وأن تفسح مجالا أرحب للشخصيات المحايدة والأعضاء الأكفاء في المعارضة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأناشد البرلمان أن يدعم هذا التوجه. إن الهدف هو تشكيل حكومة تستطيع دعم نفسها وإدارة البلاد بفعالية وبصورة سلمية. ولا بد للوزارة أن تكون ذات تمثيل واسع قدر الإمكان؛ لن يكون هناك إجماع أبدا – وإذا توفر لدينا بنسبة ٦٠ إلى ٧٠ في المائة في المرحلة الأولى، فسيكون ذلك أمرا حسنا. وينبغي لتلك الحكومة أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها وتحافظ على علاقات جيدة مع جميع جيرالها.

أما بخصوص توفير الظروف للنجاح، كما أراها، فإن أزمة الصومال مشكلة دولية. وينبغي للأمم المتحدة أن تشرع في عمل دبلوماسي لحشد توافق الآراء بهدف إحلال الاستقرار في البلد. وأوصي بالقيام بإجراءين في آن واحد – أحدهما على الجبهة السياسية، والآخر على الجبهة الأمنية.

على الجبهة السياسية، ينبغي للحكومة أن تساعد في ذلك باتخاذ خطوات عملية لتوحيد وتعزيز صفوفها وكذلك علاقتها مع المعارضة. إن تشكيل حكومة وحدة وطنية هو من أفضل الطرق لتحقيق ذلك. وينبغي عقد المزيد من الاجتماعات بين أعضاء يتم انتقاؤهم من الحكومة الفيدرالية الانتقالية ومن المعارضة وذلك للتمهيد لعقد مزيد من الاجتماعات وعلى مستوى أرفع. ولا ينبغي الترحيب بالمؤتمرات الواسعة أو الوسطاء المستقلين. ولا بد أن يشمل هذا ”السبيل الهام نحو تحقيق الاستقرار“ المعارضة بوصفها جزءا من العملية السياسية وينبغي للمعارضة أن تضطلع بكل مسؤولياتها.

ومن المفضل أن تجري هذه المناقشات في مكان قريب من الصومال أو في مكان يوجد فيه معظم المراقبين الذين يتابعون الوضع في البلد. وعندما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن المحادثات، ينبغي أن تختتم المناقشات خلال إطار زمني معين. وينبغي توجيه الدعوة إلى الزعماء السياسيين، وخاصة، أعضاء مجتمع الأعمال والشخصيات الصومالية المرموقة خارج البلاد ليقدموا إسهاماتهم. إنني بصدد إعداد جدول الأعمال، وتحديد قائمة للمشاركين المحتملين وتوقيت هذه العملية. إنني على قناعة بأن الصوماليين، إذا ما تركوا وشأنهم، مستعدون لتوحيد صفوفهم وجهودهم لكي يقف بلدهم على قدميه ثانية في غضون الأشهر القليلة القادمة.

أما على الجبهة الأمنية، فتحتاج بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الاستمرار في العمل وتعزيز فعاليتها بالتزامن مع العمل السياسي. وينبغي لأي مبادرة جديدة أن تعززها بنشر قدرة إضافية لإحلال الاستقرار في البلد. وبما أن الوقت ضيق، فقد أصبح هذا الوجود الجديد من أجل السلام واجبا. وفي هذا الصدد، ينبغي دعوة المملكة العربية السعودية – وأنا أذكرها لأنها دعت الصومال إلى اجتماع في شهر رمضان الأخير – وهي القيّم على أقدس موقعين في الإسلام، وجارة قريبة للصومال، يعيش فيها حاليا أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ، ينبغي دعوتها إلى القيام بدور ريادي. وفي ضوء مساهمتها الناجحة في السلام في الصراع الماضي، فإن بمقدورها أن تساعد. ولماذا لا يتم توفير الدعم من دولة أو دولتين من الدول الأعضاء في منظمة شمال حلف الأطلسي، إذا دعت الحاجة؟

وعلى المستوى العملي، ينبغي للأمم المتحدة والحكومة الصومالية أن تتوصلا إلى اتفاق سريع بالتشاور الوثيق مع البلدان الأخرى المعنية. وبدعم من الأمين العام، أنوي متابعة السير على هذا الطريق نحو السلام بدون إبطاء. وقد يرغب مجلس الأمن في أن يدعم هذين الإجراءين

المتزامنين. وبمباركة منه، ينبغي لمجموعة من شركاء الصومال دعم القدرة الأمنية ونشر وجود لحفظ السلام. وهذا ما سيدفع بالمصالحة الوطنية قدُما، ويشجع عودة المجتمع الدولي إلى مقديشو وما ورائها. كما أنه يطمئن الجيران بشأن شواغلهم الأمنية. وهذا الترتيب، الذي يوافق عليه مؤتمر دولي رئيسي، ينبغي أن يعني عودة الصومال الكاملة إلى المجتمع الدولي.

إن الحالة في الصومال تتدهور يوميا، وقد حان الوقت لكي يلتزم المجتمع الدولي بمساق عمل واضح. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية من العنف الداخلي والإهمال الخارجي، فإن العواقب ستكون وخيمة على السلام في المنطقة، وعلى صورة الأمم المتحدة وسمعتها، وأهم من ذلك، على المعاناة الطويلة للمدنيين الصوماليين.

ومزيج من العوامل المتعددة - الدعم، والضغط والعمل الفعال - من شأنه مساعدة الصوماليين الوطنيين على تحرير أنفسهم من ويلات الحروب وأشباح الماضي، وعلى الاتحاد من أجل بلد قوي، ومستقل ومسالم. وقد طلبت تعميم بعض الصور لصوماليين يحاولون الفرار من بلدهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة جدا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد ذكّار (الصومال) (تكلم بالانكليزية): باسم ممثل الصومال الدائم لدى الأمم المتحدة، غير الموجود في نيويورك حاليا، وبصفتي الموظف المسؤول بالوكالة عن البعثة، وباسم حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية، وفي الحقيقة، باسم جميع الناس الذين يعانون في الصومال، أود أن أشكر مجددا مجلس الأمن ورئيسه على منحنا الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة.

في البداية، أود أن أرحب بالموقف الذي اتخذه زميلنا، أحمد ولد عبد الله. كما نود أن نقدم إليه دعمنا الكامل في مساعيه الجديرة بالتقدير. إننا نؤيد بصدق الموقف الأخير الذي أبرزه، وهو الخيار الوحيد. إنه الخيار الوحيد لمجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة، بأن يسيرا في الاتجاه الصحيح - وليس ذلك فحسب، بل وبسرعة أيضا، للتعويض عن الوقت الضائع. وليس سرا في الأوساط الصومالية وأوساط أخرى، أن العديد من الصوماليين، داخل الصومال، وفي البلدان المجاورة وفي جميع أنحاء العالم، يتساءلون لماذا من السهل نسبيا على مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة، التحرك بسرعة أكبر، وفي الاتجاه الصحيح، في أماكن أخرى من العالم، حيث يكون أو كان هناك صراع.

إننا نؤيد، بشكل أساسي، الفكرة القائلة بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتحرك سريعا في ثلاثة اتجاهات. أولا، ينبغي تنفيذ التدابير القائمة: وقبل كل شيء، نشر حفظَة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي. وأغتنم هذه الفرصة لأقدم الشكر الجزيل إلى هذا الاتحاد، وإلى حكومة أوغندا وحكومة إثيوبيا على مساعدة الصومال في ساعة شدته.

ثانيا، ينبغي أن يكون من الممكن، في هذا اليوم والوقت، في القرن الحادي والعشرين، أن يخرج مجلس الأمن بصيغة مقبولة للمضي قدُما بشأن الصومال، في الاتجاه الصحيح، في المجال السياسي والأمني. فليس من مصلحة الأمم المتحدة إيجاد وسائل لتأخير العمل الحقيقي بشأن الصومال.

ثالثا، حيثما يكون الصراع، تكون الكارثة الإنسانية طبعا، والصومال ليس استثناء. ويؤلمنا أن نرى الصومال لفترة طويلة موضوع أسوأ العناوين الرئيسية الممكنة. إن شعب الصومال يود أن يخرج من هذه الحالة. والذين يعرفوننا، يعرفون أننا شعب أبي. ومن المؤسف أنه منذ الحرب الأهلية،

ومنذ عام ١٩٩١، حين سقطت الحكومة المركزية، أصيب إباؤها إصابة بالغة، لكننا مؤمنون بأننا سنعود ونستعيد قوتنا.

إن لدينا، بعد كل شيء، لغة واحدة، وتاريخا واحدا، ومجموعة عرقية واحدة ودينا واحدا. وفي حالات كثيرة، وبصفتي موظفا رفيعا في الأمم المتحدة طوال ٢٣ سنة، ومحاضرا غير متفرغ في جامعة نيويورك، كنت أُسأل، إذا كان لديكم كل هذا التجانس، فما هي المشكلة؟ وعلام تقتتلون؟ وفي حالات كثيرة، كنت قادرا على أن أشرح، في دقيقتين، وليس في ساعتين، ماهية المشكلة.

وعليه، فإن نقطتي الثالثة، في الكلام عن الاتجاهات المتاحة أمام مجلس الأمن، كانت تأكيد المساعدة الإنسانية. وسأكون موجزا. إننا ندعم دعما كاملا موقف الأمين العام من أجل الصومال. ونؤيد تأييدا كاملا ضرورة تحرك مجلس الأمن سريعا، وفي الاتجاه الصحيح – والآن. إننا نثق بمنظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وفوق كل شيء، إن جزءا من الصومال كان في وصاية الأمم المتحدة، والجزء الجنوبي من الصومال استعاد استقلاله بمساعدة الأمم المتحدة. وهناك الكثيرون من الصوماليين في الشتات. كما أن هناك الكثيرين منهم كانوا في منظومة الأمم المتحدة.

إننا نثق جميعا في منظومة الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تستمر هذه الثقة بالمنظومة بعد مضي خمس أو عشر سنوات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد ليو زينغين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، على إحاطته الإعلامية. كما نود أن نعرب عن ترحيبنا بالبيان الذي أدلى به ممثل الصومال.

لقد اقتنعت الصين دائما بأن السبيل الرئيسي للتوصل إلى تسوية للأزمة الحالية في الصومال يكمن في اضطلاع مختلف الفصائل هناك بتحقيق المصالحة الوطنية، والمشاركة في حوار بنّاء، والتوصل إلى تفاهم سياسي، والالتزام بعملية إعادة البناء الوطنية. ونعرب عن تقديرنا للكم الهائل من العمل الذي اضطلعت به الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال في ذلك الصدد. ونشجعها على مواصلة إجراء حوار واسع النطاق مع مختلف الفصائل.

ونرحب بتعيين السيد نور حسن حسين، بصفته رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية. ولاحظنا أنه أبدى رغبته في مواصلة الحوار مع مختلف الفصائل في الصومال. ونعتقد أن باستطاعته قيادة الشعب الصومالي في التغلب على الصعوبات الحالية. وفي الوقت ذاته، نعرب عن قلقنا إزاء الحالة الصحية للرئيس يوسف أحمد. ونتمنى له الشفاء العاجل.

إن الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية ما زالت أبعد كثيرا من أن تكفي وحدها لتسوية المسألة الصومالية. وندعو مرة أخرى الفصائل الصومالية، داخل البلاد وخارجها على السواء، إلى أن تأخذ في اعتبارها بصورة جدية طموحات الشعب الصومالي من أجل السلام، وأن تضع مصلحة البلاد والأمة فوق كل شيء آخر، وألاّ تفرض أية شروط مسبقة لإجراء الحوار، وأن تعمل بشكل بنّاء من تحقيق المصالحة الوطنية.

ويعتمد مستقبل الصومال كدولة بشكل أساسي على الجهود التي يبذلها الشعب الصومالي نفسه؛ ومع ذلك، فإن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي أمر لا غنى عنه أيضا. ونود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، على جهود المساعي الحميدة التي يبذلها منذ توليه منصبه. ونأمل في أن يتم زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة

السياسي للصومال، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للسيد ولد عبد الله والتعاون معه في العمل الذي يضطلع به.

وتعرب الصين عن قلقها العميق إزاء الوضع الأمني في الصومال. ونعرب عن بالغ تقديرنا للدور الهام الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ظل ظروف بالغة الصعوبة من أجل تحسين الوضع الأمني في البلاد. وهناك ضرورة ملحة لتحسين الحالة الراهنة الصعبة للبعثة، ومن الأولويات العليا أن يوفّر المجتمع الدولي الدعم المالي واللوجستي والتقني للبعثة حتى يمكن نشرها بالكامل في أقرب وقت ممكن. وهذا أمر ضروري بالنسبة لتحقيق الاستقرار في الوضع الأمني الداخلي في الصومال، وكذلك لدفع إثيوبيا إلى الانسحاب من الصومال.

وتؤيد الصين باستمرار حلول الأمم المتحدة محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. إننا نفهم أن الأمانة العامة تواجه صعوبات عملية كثيرة في نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال. ومع ذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع في اعتباره الحاجة الملحة للشعب الصومالي. ونتطلع إلى الجهود المتزايدة التي تبذلها الأمانة العامة في صياغة خطة للطوارئ وفي تقديم الإحاطات الإعلامية العادية المنتظمة للمجلس في ذلك الصدد.

وتعرب الصين عن قلقها الشديد إزاء الحالة الإنسانية في الصومال. لقد تطورت الأزمة الإنسانية في الصومال لتصبح إحدى الكوارث الإنسانية الأشد خطورة في القارة الأفريقية، بل إنها فاقت حتى الأزمة في دارفور. ومع ذلك، وبالمقارنة بالاهتمام الكبير الذي يولى لدارفور، هناك قليل جدا من المدخلات التي تقدم بالنسبة للصومال، واهتمام غير كاف من جانب المجتمع الدولي. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يتبرع بسخاء للأمم المتحدة ولغيرها من الوكالات الإنسانية، ونشجع مختلف الفصائل في الصومال على أن تتعاون تعاونا كاملا مع وكالات الإغاثة الدولية وموظفيها. كما يحدونا الأمل في أن تحترم الوكالات الإنسانية سيادة الصومال، وأن تقيم اتصالات سلسة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية.

السيد جون سوارز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، على إحاطته الإعلامية، كما أشكر ممثل الصومال على مداخلته.

ما زال الصومال يشكل تحديا بالنسبة لمجلس الأمن وللأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقي بأكمله. إن إحراز تقدم هناك، كما أوضحت ذلك الإحاطة الإعلامية المقدمة اليوم، يعتبر مهمة طويلة الأجل وحيوية. وتحتل الأمم المتحدة مركزا فريدا في تقديم المساعدة من أجل تلبية كامل نطاق الاحتياجات المطلوبة في الصومال، سواء الاحتياجات الإنسانية أو السياسية أو الأمنية أو الإنمائية. ونؤيد بحرارة الجهود التي يبذلها السيد ولد عبد الله لمعالجة تلك المشاكل الصعبة ولتنسيق وقيادة استجابة فعالة للأمم المتحدة في هذا الشأن. ونرحب بوجه خاص بمناقشاته مع قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية، والأطراف الإقليمية والدولية، ومع القاعدة العريضة من الأطراف المعنية في الصومال، التي ستضطلع بدورها في تحديد مستقبل الصومال.

ويرحب وفد بلادي بالزيارة الأخيرة التي قام بها إلى الصومال منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. وينبغي أن يكون التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية على أسس أولوياتنا العاجلة. وسيتطلب ذلك بذل الجهود المتواصلة من جانب الأمم المتحدة، كما سيتطلب اتخاذ الإجراءات وتقديم التعاون من جانب الأطراف الفاعلة الصومالية في الميدان، سواء من الحكومة أو المتمردين، لكفالة وصول المساعدات الإنسانية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تكفل الحكومة الاتحادية الانتقالية تقديم الإغاثة الإنسانية بحرية في أنحاء جميع

المناطق التي تسيطر عليها، كما ينبغي أن تحمي أيضا الأشخاص المتلقين للمساعدات الغوثية الإنسانية والمشردين الذين يحاولون العودة إلى ديارهم.

وبالنسبة للعملية السياسية، نرحب بتعيين رئيس الوزراء الجديد، السيد نور حسن حسين. ويتيح تعيينه فرصة لتنشيط العملية السياسية. كما نتطلع إلى شروعه في عمله جديا فور انتهائه من تشكيل مجلس الوزراء الجديد للحكومة. وسيكون التنفيذ الكامل للاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر المصالحة الوطنية عاملا حاسما، ولا سيما إطلاق العملية الدستورية، وإنشاء خارطة طريق واضحة المعالم وذات جدول زمني محدد تؤدي إلى عقد انتخابات في نهاية الفترة الانتقالية والمضي في إجراء حوار هادف مع جميع الأطراف الفاعلة في العملية السياسية الصومالية: قادة وكبار العشائر، والجماعات الدينية، والجماعات المعارضة، والمجتمع المدني، ومجتمع الأعمال التجارية. ومن الضروري أن نؤيد المبادرات الجديدة للممثل الخاص حتى نمضي قدما بهذه العملية.

وفي مجال الأمن، نرحب بالفكر الجديد للممثل الخاص. ونؤيد الاقتراح بإنشاء بعثة تقييم تقنية في الصومال للمساعدة على المضي قدما بالتخطيط لحالات الطوارئ الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

وبالنسبة لدور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، نعتقد أنه ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة دعمها لتلك القوة. وتضطلع الوحدة الأوغندية بمهمة صعبة في ظل ظروف عصيبة. ونرحب بما ورد من أخبار عن أمل بوروندي في نشر قواتها قريبا جدا، وندعو غانا ونيجيريا إلى أن تفيا، في أقرب وقت ممكن، بالتزاماتهما تجاه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتقدم المملكة المتحدة دعما ماليا للقوة، بما في ذلك الدعم المقدم لنشر القوات البوروندية، ونحن على استعداد للنظر في تقديم مزيد من الدعم للبلدان الأخرى لنشر قواتها. ونأمل في أن ينظر شركاؤنا أيضا في تقديم الدعم المماثل.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، ونشكره على إحاطته الإعلامية الموضوعية. كما نرحب بالبيان الذي أدلى به ممثل الصومال.

من الواضح أن الحالة في الصومال لا يطرأ عليها أي تحسن. فهي ما زالت تتسم بالأزمات الإنسانية الخطيرة والانقسامات السياسية الكبيرة، بما في ذلك داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية، وانعدام الأمن بصفة عامة في البلاد. وقد أُبلغنا أن هناك حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص هربوا من منازلهم مؤخرا نتيجة لازدياد القتال، مع سقوط البلاد في كارثة ما زالت تتكشف أبعادها. وما زال الوضع الإنساني هشا بسبب انعدام الأمن والانقسامات السياسية على وجه التحديد.

ونقر بضرورة تقديم المساعدات الإنسانية من أجل التخفيف من معاناة الشعب الصومالي. ومع ذلك، وكما حذر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في إحاطته الإعلامية التي قدمها في أوائل هذا الشهر، فإنه ”لا يمكن أن تعوض الاستجابة الإنسانية النشطة عن عدم التقدم السياسي والأمني الذي تمس الحاجة إليه“ (*S/PV.5792*، الصفحة ٨). ومن المهم أن نواصل العمل على قيام عملية سياسية شاملة ومصالحة في الصومال، وأن ننظر بجدية في وضع خطة للطوارئ لاحتمال نشر قوة لحفظ السلام في الصومال.

وبالرغم من العمل المثير للإعجاب، والذي غالبا ما يُشار إليه، الذي ما زالت تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإننا نعلم جميعا أن هذا قد تجاوز حد الاستدامة والفعالية. إن المشكلة ليست مشكلة موارد فحسب، بل إنها

أيضا مشكلة طابع الولاية الممنوحة. لقد تم نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كحل مؤقت لحين تتمكن الأمم المتحدة من نشر قواها.

ومرة أخرى تعرب جنوب أفريقيا عن الأمل في أن يعيد مجلس الأمن النظر في طلب الاتحاد الأفريقي لنشر قوات في الصومال على نحو عاجل. وللأسف، يبدو أن هناك إحجاما خفيا عن تلبية هذا الطلب، إن لم تكن مقاومة له. والواقع أن على المجتمع الدولي مسؤولية عن ألا يتخلى عن الشعب الصومالي مرة أخرى. ويبدو لنا أن الطريق نحو المستقبل، إذا أردنا أن نوقف الصومال من أن يصبح تهديدا مستمرا للسلام والأمن الدوليين، هو تشجيع ودعم العملية السياسية فضلا عن نشر عملية لحفظ السلام. ويتعين تهيئة بيئة أمنية مفضية إلى تمكين العملية السياسية من المضي قدما. ويحدونا الأمل في أن تعجّل إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام بنشر بعثة للتقييم في الصومال بغية تيسير المزيد من مشاركة الأمم المتحدة.

ونظرا لخطورة الحالة، فإن استمرار الوضع الراهن والانسحاب لا يمثلان خيارين. ولا يمكن أن يوجد سوى خيار واحد – اتخاذ الأمم المتحدة نهجا أكثر تركيزا لتوفير الأمن في الصومال.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بمشاركة المتكلمين السابقين الترحيب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، وبتقديم الشكر له على آخر المعلومات المستجدة التي قدمها بشأن الحالة في الصومال. كما نشكر ممثل الصومال على بيانه. ويقدر وفدي إتاحة هذه الفرصة له لتلقي ما استجد من معلومات معمقة بشأن الصومال، نظرا لأن على المجلس أن يسهم في إدارة وتسوية الصراع الذي استمر ١٧ عاما في ذلك البلد – ليس بسبب المعاناة الإنسانية المتزايدة فحسب، بل أيضا بسبب المسؤوليات التي يتحملها المجلس بموجب الميثاق عن التصدي للتهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

ونرحب بجهود السيد ولد عبد الله لتعزيز الحوار والمشاورات والمصالحة في البلد، فضلا عن دوره الرائد في زيادة تعزيز وحدة العمل الذي يضطلع به المجتمع الدولي. ونناشده مواصلة جهوده الجديرة بالثناء من أجل زيادة الوعي الدولي بالمسألة الصومالية. وننوه بفكرة وضع جدول أعمال جديد للسلام والاستقرار في الصومال ونود أن تقدم لنا باستمرار معلومات مستكملة بشأن تطوير نهج متسق بين جميع الشركاء في ظل قيادة الأمم المتحدة.

ونرحب بتعيين السيد نور حسن حسين بصفته رئيس الوزراء الجديد للصومال. ونؤمن بأن الانقسامات المستمرة في الصومال، في إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية وبين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة على السواء، تشكل العقبات الرئيسية أمام إحراز أي تقدم ممكن على الجبهة السياسية. وبالتالي فإن الأمر الأساسي هو أن تقوم حكومة السيد حسين بتعزيز الحوار الشامل لجميع الأطراف والمشاورات مع جميع أصحاب المصلحة الصوماليين، بغية تحقيق وحدة الهدف والاتجاه السياسيين.

إن إندونيسيا تؤيد اتخاذ النهج ذي المسارين المتمثلين في مسار سياسي ومسار أمني أو متعلق بحفظ السلام بوصفه محور التركيز الأساسي لجهود مجلس الأمن. وعلى المسار السياسي، نرى أنه ينبغي أن تتمثل المهمة الأولية للشعب الصومالي في استكمال المهام المحددة في الميثاق الاتحادي الانتقالي. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تركيز الجهود على العملية الدستورية والتحضير لإجراء التعداد السكاني الوطني والانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٩. ونتطلع إلى أن يقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بدعم هذا

المسعى والاضطلاع بدور رائد في توجيه وتنسيق كل المساعدة الدولية المقدمة للصومال.

وعلى المسار المتعلق بحفظ السلام، فإن إندونيسيا تؤيد نشر قوة متعددة الأبعاد للأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي وقت الحاضر، حيث لا يزال انتشار الأمم المتحدة قيد التقييم والنظر الشاملين، فإن زيادة الدعم التقني واللوجستي والمالي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أمر ضروري بشكل قاطع والحاجة إليه عاجلة. ونشيد بالقوات الأوغندية الموجودة في الميدان على جهودها ونود أن نعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء التي قدمت الحماية البحرية لشحنات المعونة الإنسانية ضد القرصنة والنهب المسلح على طول ساحل الصومال. ونؤمن بأنه ينبغي نشر قوة للأمم المتحدة في الصومال في الوقت المناسب، ونناشد مجلس الأمن والأمين العام مواصلة العمل بشأن التخطيط للطوارئ.

وتؤيد إندونيسيا اعتزام الأمين العام، على النحو الوارد في تقريره (S/2007/658)، وضع نهج ذي مسارين للصومال. وينبغي أن يتمكن تعزيز مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من دعم ذلك المسار. وسيلزم تطوير التخطيط للطوارئ من أجل احتمال نشر عنصر لحفظ السلام تابع للأمم المتحدة بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبدعمه وتمشيا مع المسار السياسي الشامل. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء فرقة عمل متكاملة بين الإدارات وبين الوكالات بشأن الصومال في الأمانة العامة أمر هام، وخاصة لوضع إستراتيجية متسقة لبناء السلام في الصومال.

إن استمرار وجود القوات الأجنبية في الصومال ينعكس جزئيا في الموقف المتشدد للمعارضة وتكثيف التمرد، مما زاد من صعوبة التوصل إلى أي تسوية. وبالتالي لا بد أن يسهم المجتمع الدولي في تهيئة حالة مفضية إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية التي لا تشكل جزءا من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وأخيرا، نناشد جميع الأطراف احترام القانون الإنساني الدولي. ومن غير المقبول أن يظل المدنيون الأبرياء ضحايا لهذا الصراع المطول. ومرة أخرى نناشد جميع الذين يحملون السلاح، سواء كانت قوات الحكومة أو التمرد أو القوات الإثيوبية، وقف الهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي تلحق الضرر بالمدنيين. وفي نهاية المطاف، فإن الصومال بحاجة إلى تسوية سياسية وأمنية، ولكنه بحاجة، في هذه الأثناء، إلى المساعدة الإنسانية ولا بد من تعزيز إمكانية إيصالها. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يزيد مساعدته إلى الصومال، بما في ذلك المساعدة المقدمة إلى النداء الموحد من أجل الصومال، ونناشد السلطات الصومالية تيسير إيصال المساعدة الإنسانية وتوسيع نطاقها.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): إننا بدورنا نشعر بالامتنان للممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، على إحاطته الإعلامية الحسنة التوقيت وتوصياته المستكملة للعمل الذي يقوم به المجتمع الدولي في الصومال بغية التوصل إلى حل دائم لهذا الصراع المطول.

ونشعر بالقلق حيال التدهور المستمر للحالة الإنسانية في الصومال، وخاصة في مقديشو، وزيادة معاناة المدنيين الذين يجدون أنفسهم محاصرين في القتال بين المتمردين وقوات الحكومة. ونؤمن بأن على المجتمع الدولي أن يبذل كل الجهود الممكنة لتخفيف معاناتهم ولتقديم المساعدة الإنسانية لجميع المحتاجين. والحاجة إلى استجابة دولية حاجة عاجلة، وعلى جميع الأطراف في الصومال القيام بكل ما يمكنها لضمان الإيصال الآمن للمساعدة الإنسانية الدولية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي تذكير جميع الأطراف في الصومال بأن الأولوية الرئيسية هي حماية المدنيين وبأن إساءة

معاملة القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان أمر غير مقبول على الإطلاق. ونعرب عن استيائنا من عمليات اختطاف وقتل الصحفيين المستقلين والناشطين في مجال حقوق الإنسان في الصومال خلال العام المضي. ويحدونا الأمل في الإفراج في أقرب وقت ممكن عن الصحفي الفرنسي الذي اختطف قبل وقت قصير لا يتجاوز نهاية الأسبوع الماضي في بونتلاند.

كما أننا نشعر بالقلق حيال القيود المبلغ عنها التي تفرضها الحكومة الاتحادية الانتقالية على وسائط الإعلام المستقلة، التي دأبت على تغطية تطورات الحالة في البلد. وفي الوقت نفسه، نؤمن بأنه لا يمكن تفادي الكارثة الإنسانية في الصومال إلا من خلال المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار في البلد. وترى سلوفاكيا أن مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد في الصومال في وقت مبكر هذا العام شكل خطوة مشجعة في العملية السياسية، ونأمل أن تنفذ نتائجه على وجه السرعة.

ونرحب بتعيين حكومة الصومال الجديدة الذي تم مؤخرا، بقيادة رئيس الوزراء نور حسين. ونشارك الممثل الخاص ولد عبد الله رأيه القائل إن الرئيس ورئيس الوزراء بحاجة إلى أن يكونا أكثر فعالية في معالجة الأزمة من خلال الحوار السياسي الذي يشمل جميع الأطراف، بما في ذلك المعارضة والشخصيات المستقلة، في تقرير مستقبل بلدها. ويحدونا الأمل في أن تستفيد المؤسسات الاتحادية الانتقالية الآن من الزخم وأن تمضي بسرعة نحو إنشاء مؤسسات ديمقراطية شاملة في الصومال، بما في ذلك في مجال التحضير للتعداد وللانتخابات المقرر إجراؤهما في عام ٢٠٠٩.

وننوه بتوصيات السيد ولد عبد الله بشأن اتخاذ إجراءات متزامنة على الجبهتين السياسية والأمنية. ونأمل أن يضطلع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، بأهم الأدوار في مساعدة الصومال في جهوده لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار.

وأخيرا، نود أن نؤكد مجددا ضرورة التصدي للانتهاكات المستمرة لحظر الأسلحة والتي تسهم في زيادة حدة التوتر والأعمال القتالية بين الطرفين، وندعو جميع الدول – وخصوصا دول المنطقة – إلى الامتثال الكامل لحظر الأسلحة ومنع أية أعمال وأنشطة تقوم بها جهات من غير الدول لتوريد الأسلحة إلى الصومال.

وفي الختام، نود أن نثني على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للدور الايجابي الذي ما زالت تؤديه في الصومال، وحيث لا يوجد الكثير من الخيارات في الوقت الحالي سوى زيادة الدعم لتلك البعثة. ولذا فإننا نتطلع إلى نشر القوات البوروندية، التي نأمل أن تسهم في تحسين الوضع الأمني على أرض الواقع. وأخيرا، نحن نؤيد دعوة السيد ولد عبد الله إلى تعزيز القدرات التشغيلية للبعثة.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): الحالة في الصومال خطيرة. إنها تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن في منطقة القرن الأفريقي وتتسبب في معاناة رهيبة للشعب الصومالي. وتتطلب هذه الحالة نهجا متكاملا من جانب المجتمع الدولي لمعالجة جميع الجوانب المختلفة للأزمة. وفي هذا السياق، أشكر الممثل الخاص السيد ولد عبد الله على تقريره المفصل عن آخر التطورات في هذا البلد وعلى توصياته لتعزيز إجراءات المجتمع الدولي. كما أشكر ممثل الصومال على إسهامه في هذه المناقشة.

على الصعيد السياسي، تعيين رئيس الوزراء الجديد، السيد نور حسن حسين، أتاح فرصة جديدة لإحراز تقدم في العملية الانتقالية. ونحن نشجع رئيس الوزراء على أن يدعو إلى المشاركة في عملية سياسية شاملة للجميع جميع القوى السياسية، التي تنبذ العنف وتقبل الميثاق الاتحادي

الانتقالي إطارا لاستعادة السلام في الصومال، سواء كانت داخل الصومال أو خارجه. إن الحكومة الاتحادية الانتقالية مسؤولة بشكل رئيسي عن تنفيذ النتائج التي توصل إليها مؤتمر المصالحة الوطنية وعن وضع خارطة طريق لاستكمال الفترة الانتقالية. ويشمل ذلك الأعمال التحضيرية لإجراء الاستفتاء الدستوري والانتخابات قبل عام ٢٠٠٩، وذلك وفقا للميثاق الاتحادي الانتقالي.

إن الحالة الإنسانية مستمرة في التدهور، كما ذكّر المجلس مؤخرا وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد هولمز. ولا يوجد ما يشير إلى أن هذا التوجه سينعكس مساره. بل لقد دفع إلحاح الأزمة عشرات المنظمات غير الحكومية إلى توجيه نداء إلى المجتمع الدولي. وتعتمد نسبة متزايدة من السكان على المساعدات، التي مع ذلك يواجه وصولها مشاكل خطيرة. ومن الواجب على جميع الأطراف، خصوصا المؤسسات الاتحادية الانتقالية، أن تحمي السكان وتحترم القانون الإنساني الدولي وتسهل الوصول إلى المحتاجين وتشجع عودة المشردين إلى مناطقهم الأصلية.

إن الحوادث المشابهة لتلك التي وقعت في ٤ كانون الأول/ديسمبر، المتعلقة بالإعلان عن إغلاق مداخل برية وبحرية أمام وصول المساعدات الإنسانية، الذي تم التراجع عنه لاحقا، لا بد من تجنبها. ويجب علينا أيضا، جنبا إلى جنب مع السلطات الصومالية، إيجاد حل سريع للمشكلة الشائكة المتمثلة في فرض مبالغ على الأشخاص مقابل إعطائهم الحق في عبور نقاط التفتيش. ونحن ننتظر من رئيس الوزراء الجديد أن يعيد تأكيد التزام حكومته بتسهيل المساعدات الإنسانية وببذل كل ما في وسعه لإنهاء الإفلات من العقاب في هذا البلد.

ولكن يبقى أن الشرط الأساسي لتحقيق التحسن الدائم هو استقرار الأمن. من واجب جميع الأطراف أن تضع حدا فوريا لأعمال العنف وأن تنفذ وقف إطلاق النار الذي سيتيح إطلاق عملية سياسية حقيقية. وتؤيد بلجيكا تحليل الأمين العام القائل بأنه لا يمكن تصور إرسال قوة لحفظ السلام في ظل الظروف الراهنة. وتبقى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الخيار الوحيد المتاح لتسهيل انسحاب القوات الأجنبية من هذا البلد. وتعرب بلجيكا عن تأييدها للبعثة وللبلدان التي تسهم فيها. ونؤكد من جديد ضرورة تعزيز هذه البعثة، لاسيما من الناحية المالية، وتشجيع الأمم المتحدة على أن تنظر بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي في أشكال جديدة لدعم لتلك القوة، سواء كانت مساعدات تقنية أو في شكل وضع تصميم للعمليات، وعلى تنفيذها بأقصى سرعة. وبلجيكا ملتزمة أيضا بذلك النهج.

إننا ندرك تماما أنه تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية عن حماية شعب الصومال، وعليها أن تحافظ على مصداقيتها في أعين الرأي العام الدولي. لذلك تؤيد بلجيكا بالكامل الجهود التي يبذلها الأمين العام والسيد ولد عبد الله لزيادة تنسيق الأنشطة الدولية في الصومال من خلال وضع خطة عمل شاملة، خاصة في مجال دعم العملية الانتقالية والقطاع الأمني في الصومال. ونحن نؤيد بشكل خاص توصية الأمين العام بتعزيز مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. كما أننا على استعداد للاستماع إلى من يقترحون حلولا مجدية ومناسبة لوقف دوامة العنف وإنهاء الأزمة في الصومال، وذلك من منطلق الاقتناع بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتبع ذلك المسار وأن يزيد التزامه به.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): يشكر وفد بلادي الممثل الخاص للأمين العام أحمد ولد عبد الله على إحاطته بشأن آخر التطورات، وكذلك على جهوده الرامية إلى حل الأزمة الصومالية.

تشعر غانا بقلق إزاء استمرار الجمود السياسي المصحوب بالخلافات داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية والانقسامات بين القوات الحكومية وقوات المعارضة، إضافة إلى تصاعد التمرد في الصومال، مما أدى إلى تأخير اعتماد خارطة طريق لتنفيذ المعايير الحاسمة الواردة في الميثاق الاتحادي الانتقالي.

ويدعو وفد بلادي الأطراف الصومالية، الحكومية والمعارضة على حد سواء، إلى احترام نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عُقد في مقديشو والسعي إلى العمل معا بحسن نية لتنفيذ نتائجه، بما في ذلك الحاجة الملحة إلى نزع السلاح واستكمال العملية الدستورية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة بحلول نهاية فترة الخمس سنوات الانتقالية. ولبلوغ هذه الغاية، ندعو أحزاب المعارضة التي قاطعت المؤتمر أن تنضم إلي هذه العملية. وينبغي للحكومة الانتقالية الاتحادية بالمثل أن تمد يدها إلى المعارضة من أجل وحدة وسلام الشعب الصومالي وسلامة بلده الإقليمية.

وعملا بالتفاهم الذي تم التوصل إليه في مؤتمر المانحين الدوليين الرئيسيين الذي عقد في ستوكهولم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تود غانا التشديد على أن من المستحسن اعتماد نهج منسق ومتوائم لتقديم الدعم والمساعدة في معالجة الأزمة السياسية والأمنية المتفجرة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والكارثة الإنسانية المصاحبة لها في الصومال.

إننا ندين الاعتداءات على الوحدات الأوغندية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونثني على هذه الوحدات لما تبذله من تضحيات. ويكرر وفد بلادي نداءه إلى المجتمع الدولي لدعم البعثة بما يلزم من موارد مالية ولوجستية لتسهيل نشر الوحدات المتعهد بها. ونحن نتفق مع الأمين العام على ملاحظته أن تعزيز البعثة سيُعجل بانسحاب القوات الأجنبية.

ومع ذلك، ينبغي لمجلس الأمن والأمانة العامة أن يواصلا إعطاء الأولوية في اهتمامهما لمسألة وضع خطة طوارئ لنشر قوة حفظ سلام فعالة تابعة للأمم المتحدة لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي، وذلك بالنظر إلى نطاق وضخامة التحديات الأمنية التي تواجه الصومال الآن.

ونحن نثني على العمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الدولية الأخرى، الحكومية الدولية وغير الحكومية على السواء، لخدماتها القيمة في مساعدة المشردين وغيرهم من ضحايا الأزمة الإنسانية الرهيبة في الصومال. ونحث جميع الأطراف على تسهيل إمكانية الوصول من خلال ممرات إنسانية وعلى احترام قواعد القانون الإنساني الدولي.

وندين قائمة الانتهاكات المتنوعة التي تتعرض لها حقوق الإنسان ونحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على أن تدين هذه الانتهاكات علانية كي تثبت التزامها بسيادة القانون. وأخيرا، نرحب بإعادة إنشاء فريق الرصد، الذي يساعد على الحد من انتهاكات حظر الأسلحة، ونحث جميع الدول على مواصلة التعاون مع الفريق من أجل تحقيق أهدافه المنشودة.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر ممثل الصومال على بيانه. وأود أن أؤكد من جديد للسيد ولد عبد الله أنه يحظى بكامل دعم فرنسا في اضطلاعه بمهمته الصعبة.

ونرحب ترحيبا خاصا بتقديم السيد ولد عبد الله اقتراحات إلى مجلس الأمن لوضع استراتيجية متكاملة. ونرى أن أزمة الصومال هي في واقع الأمر أزمة شاملة، فهي أزمة سياسية، وأمنية، وبطبيعة الحال، أزمة إنسانية. وكما أشار السيد ولد عبد الله، تمثل هذه الأزمة خطرا يهدد أمن الإقليم

كله. ويود وفدي أن يركز على ما نراه من مجالات ثلاثة للعمل يجب التصدي لها معا في وقت واحد.

وأول مجال هو الحالة الإنسانية. هناك اليوم حاجة ماسة إلى مواجهة المأساة الإنسانية في الصومال. وكما بيّن لنا السيد ولد عبد الله، وكما أشار السيد هولمز قبل ١٠ أيام (انظر S/PV.5792)، أن الحالة المستمرة في التردي. وقد أُجبر أكثر ٦٠٠ ٠٠٠ شخص على الهرب من منازلهم عام ٢٠٠٧، كما أن نصف سكان مقديشو على الأقل قد غادروا المدينة ليلوذوا بملجأ في مخيمات مرتجلة على حافة الطرق. والقتال متواصل في العاصمة. وأحيانا ترد على هجمات المتمردين واغتيالاتهم نيران المدفعية التي تطلقها القوات الإثيوبية وقوات الدفاع الحكومية. ونذكّر بأن على الحكومة الاتحادية الانتقالية مسؤولية حماية السكان المدنيين وبأنه يجب على كل المحاربين أن يحترموا القانون الإنساني.

وتأمل فرنسا في زيادة المساعدة الإنسانية وضمان وصولها إلى المحتاجين من الآهلين، وتحسن ظروف عمل موظفي المنظمات الإنسانية. وينطبق هذا أيضا على غيرهم من الموظفين الدوليين العاملين في الصومال. وفي هذا الصدد، أفكر في رجال الصحافة، ولا سيما اليوم في مواطننا السيد غوين لوغُوي، الذي اختُطف يوم الأحد في منطقة بونتلاند. إن فرنسا تطالب بإطلاقه فورا.

وستواصل فرنسا تقديم الحماية العسكرية لبواخر برنامج الأغذية العالمي، الذي يقدم العون الغذائي الأساسي للصومال. وقد تمت إلى الآن نوبتان، وهناك نوبة ثالثة قيد العمل. إن التزام فرنسا سيستمر حتى ١٦ كانون الثاني/يناير. وقد مكنت تلك العمليات من تحسين ملموس لعملية إيصال المساعدات الإنسانية. ونحن على اتصال بالعديد من شركائنا لتأمين إمكان استمرار تلك العمليات إلى ما بعد ١٦ كانون الثاني/يناير.

وثانيا، لا يغيب عن بال فرنسا، رغم ذلك، إن الأزمة لن تُحل من دون حوار سياسي. فإن أولى مهام رئيس الوزراء الجديد، السيد نور حسن حسين، بعد تشكيله فريقه الحاكم الجديد، ستكون الشروع في حوار بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة في الصومال وفي الأماكن الأخرى. يجب أن يكون هذا الحوار على أكبر قدر ممكن من الشمول بحيث يشمل الذين حملوا السلاح، باستثناء المتطرفين بطبيعة الحال، الذين يعملون ببرنامج دولي. ويجب على مجلس الأمن أن يقدم دعمه بلا تحفظ لجهود السيد ولد عبد الله الرامية إلى إشراك جميع أطراف الصراع. وبعد ١٦ عاما من الفوضى والنزاع، تؤيد فرنسا بصورة خاصة فكرة الجمع بين مجموعات صغيرة لأصحاب القرار، لتناول مسائل بعينها في سبيل تهيئة بيئة مؤاتية لعملية سياسية حقيقية.

والمجال الثالث هو الأمن. والسؤال هو عن أفضل طريقة للرد، نظرا للحالة التي أوضحتها. لقد أشار السيد ولد عبد الله إلى قوة مخصصة، تكمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. إن فكرة إنشاء قوة كهذه بموجب ولاية من الأمم المتحدة جديرة بأن ننظر فيها. وهناك أيضا خيارات أخرى يمكن التفكير فيها. ومهما يكن، فإن الحالة هي بصورة لا يمكن لمجلس الأمن فيها أن يستبعد أي خيار، سواء تقديم دعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أو النظر في أمر ولاية لقوة مخصصة أو إمكانية إنشاء قوة لحفظ السلام. ولذلك نطلب من الأمانة العامة أن تبحث في هذه الخيارات جميعا، بما في ذلك الإسراع بنشر بعثة تقييم فنية، وعرض آخر المستجدات بصورة منتظمة على المجلس عن عمل الفريق.

وعلى المدى القصير، يلاحظ وفدي أن جميع السيناريوهات الجديرة بالثقة تستدعي حوارا سياسيا أشمل والإسراع بنشر بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال. وتثني فرنسا على الاتحاد الأفريقي والقوة الأوغندية الموجودة في

الميدان. وقد شاركنا بصورة نشطة في تدريب القوة البوروندية. ونرحب بالإعلان الذي صدر يوم الجمعة عن المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، بأنه سيتم نشر الكتيبة البوروندية الأولى بسرعة كبرى، أي في النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر.

وعلى ضوء ما قلته، لن يكون مفاجئا أن تؤيد فرنسا الفكرة القائلة بأنه لا بد من تغيير نهج عملنا. ونظرا للكارثة الإنسانية التي تقع تحت أعيننا بالذات، لا مجال للتفكير في فك ارتباط المجتمع الدولي وليس بقاء الحالة الراهنة خيارا.

وأشكر السيد ولد عبد الله على الاقتراحات التي قدمها هذا الصباح. ونرجو أن يتمكن مجلس الأمن من النظر بسرعة في تلك الخيارات بالعمل الملموس مع جميع الإدارات المعنية في الأمانة العامة.

السيد سويسكوم (بنما) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، بشكر السيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام، وشكر ممثل الصومال على بيانيهما. لقد قدما لنا مرة أخرى صورة حالة من الحالات المباشرة التي نواجه. ولسوء الحظ، يبدو مجلس الأمن ظاهرا – بخلاف غيره من أجهزة الأمم المتحدة – عاجزا عن التوصل إلى طريقة فعلية لتحسين تلك الحالة الشائكة.

لقد تلقى مجلس الأمن كثيرا من التقارير، كانت الحالة الإنسانية فيها وحالة حقوق الإنسان جديرة باهتمام خاص. وتشمل التقارير الإحاطة المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان في ١١ كانون الأول/ديسمبر، من السيدة لويز اربور، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والإحاطة المقدمة لمجلس الأمن يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة المقدمة في حالات الطوارئ. وقد كررت السيدة اربور دواعي قلقها فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الصومال، الواقعة بين ناري الصراع، وخاصة في مقديشو، أما السيد هولمز، فأحاط المجلس علما بالحالة الإنسانية المروعة في مخيمات اللاجئين المرتجلة التي تحيط بالمدينة، والتي تؤوي نحو ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة. وقال السيد هولمز إن هذا قد يكون أكبر تجمع من النازحين داخليا في العالم، اليوم.

وبالإضافة إلى ذلك، تسلط آخر الأحداث السياسية الضوء على تردي المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وينبغي لتفكك السياسية الصومالية المزمن والتدريجي أن يحدو المجتمع الدولي وشعب الصومال نفسه إلى إبداء مزيد من الدعم. فهناك، على المديَيْن: القصير والمتوسط، خطر انهيار الحكومة الجديدة التي شكلها رئيس الوزراء نور حسن حسين، وستنهار معها الجهود التي بذلناها لتحقيق استقرار الصومال.

وتدل التقارير على إحراز المجتمع الدولي ومنظمات الإغاثة تقدما ملموسا في شمول المساعدات الإنسانية، ولكن يبقى هناك الكثير مما لا يزال يتعين فعله. وعلى سبيل الأولوية، يجب في آن معا على الحكومة وعلى المعارضة أن تتصديا للحالة السياسية الحرجة وأن تضطلعا بتدابير محددة لكفالة تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر المصالحة الوطنية.

وعلى صعيد أكثر طابعا استراتيجيا، لا يجوز لمجلس الأمن أن يقعد مكتوف اليدين. إن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ستنتهي مرة أخرى في شباط/فبراير ٢٠٠٨، ولا يزال على المجلس أن يعثر على طريقة لتعزيز تلك العملية أو للاستعاضة عنها. ولذلك، يجب علينا في الأسابيع المقبلة أن نتخذ قرارات أساسية بالنظر إلى تلك العملية والبدائل الممكنة للاستعاضة عنها: إما نشر قوة متعددة الجنسيات أو إيفاد قوة لحفظ السلام. وكمقدمة لقرار يُتخذ، أيا ما كان، سيكون من الضروري إيفاد بعثة تقييم فنية.

وأخيرا، على الحكومة عدم التسامح مطلقا مع الجنود والمدنيين الذين يقودون مجموعات غير شرعية في كل أنحاء المنطقة. ويجب أن تخفف الرقابة المبالغ فيها على الحدود، وأن تمنع مضايقة العاملين في حقل الإغاثة وأن تكرس موارد أكبر للتصدي لأعمال القرصنة.

إن عدم اتخاذنا إجراءات من شأنه أن يقوض مصداقية المجلس. ولذلك، من المهم للغاية أن نعمل بنشاط وسرعة بالنظر إلى وجود هذه التحديات.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن بدورنا ممتنون للممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبدالله، على إحاطته الإعلامية التفصيلية، وللممثل الدائم للصومال على تقييمه للحالة.

ويساور الاتحاد الروسي القلق البالغ إزاء تطورات الحالة في الصومال، ولا سيما في مجال الأمن، وكذلك في المجال الإنساني. وعلى الرغم من جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية، والقوات الإثيوبية والوحدة الأوغندية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تدعمها، فإن الحالة في البلد ما زالت خطيرة للغاية. ونحن نرحب بتعيين السيد نور حسن حسين رئيسا للوزراء في الصومال. فهذه خطوة هامة للغاية. ويتعين علينا الآن أن نعزز فعالية عمل الحكومة لكي توجد حلولا فعالة للمشاكل المعقدة المتراكمة التي يواجهها الصومال. وتقع مسؤولية التغلب على الأزمة الطويلة الأمد على عاتق الصوماليين أنفسهم. وعلى جميع الأطراف، بما في ذلك، بطبيعة الحال، الحكومة الاتحادية الانتقالية، اتخاذ خطوات حاسمة لاستعادة الحالة الطبيعية بسرعة ولمساعدة عملية بناء السلام وتعزيز مؤسسات الدولة.

إن إحراز تقدم حقيقي في تأمين الحوار السياسي على نطاق واسع وتنفيذ العملية الشاملة للمصالحة الوطنية سيهيئ الظروف لمنع المزيد من انزلاق البلد في كارثة إنسانية. وما زال هناك خطر بأن يتطور الصراع في الصومال إلى صراع إقليمي. ومن المحتمل أن يؤدي مثل هذا السيناريو إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في الوضع المعقد أصلا في القرن الأفريقي. وفي ظل هذه الأوضاع، فإننا نشعر أن من الأهمية بمكان مواصلة الاحترام الصارم لنظام حظر الأسلحة المفروض على الصومال. ويمكن للدول المجاورة ويتعين عليها أن تؤدي دورا بناء في المساعدة على إيجاد تسوية وتعزيزها، وفي المقام الأول، فيما يتعلق باستعادة الحالة الطبيعية في مجال الأمن.

وبطبيعة الحال، في ظل تلك الظروف، فإن من غير المقبول إبقاء الحالة الأمنية في الصومال على ما هي عليه، ونحن نتفق بشكل مطلق مع الممثل الخاص للأمين العام في ذلك. إننا ندعم أنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونحن على اقتناع أن النشر الكامل لهذه البعثة سوف يساعد كثيرا على تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق تقدم فعال في عملية المصالحة الوطنية. ونحيط علما بالخطط الجارية لمواصلة تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونأمل أن يتم تنفيذها على النحو الملائم.

إننا نوافق أيضا على ضرورة مواصلة العمل بشأن الطرائق والخطط الأولية لعملية حفظ سلام محتملة تابعة للأمم المتحدة في الصومال. ولكن من الواضح في ظل الظروف الحالية، أن إمكانية تحول بعثة الاتحاد الأفريقي إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة ما زالت تتوقف بشكل مباشر على تحقيق تحسن كبير في المجال الأمني وعلى إحراز تقدم جدي على صعيد التسوية السياسية.

وقد أحطنا علما بتوصية الأمين العام، التي أكدها اليوم ممثله الخاص، بشأن إرسال قوة متعددة الجنسيات إلى الصومال. وتستحق هذه الفكرة حرصا في العمل وإشراك كل الأطراف المعنية، بما فيها الصومال، بطبيعة الحال.

السيد فوتو – بيرناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أحمدُ ولد عبدالله، على المعلومات التي قدمها لنا فيما يتعلق بالوضع الخطير في الصومال. إننا نشيد بالمكتب السياسي للأمم المتحدة على عمله إلى جانب فريق الأمم المتحدة الذي يعكف على وضع استراتيجية حفظ سلام شاملة للصومال. كما أننا نشجع على بذل مزيد من الجهود في هذا الاتجاه من أجل العثور على حل لهذه الأزمة الطويلة الأمد التي يعاني منها البلد.

وقد أحطنا علما بجميع الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية سعيا منها إلى تنفيذ العملية السياسية الانتقالية والمصالحة الوطنية. وإذ نأخذ بعين الاعتبار الحالة في الميدان والحالة الأمنية والإنسانية الصعبة في الصومال، فإنني أود أن أجمل بعض النقاط بشأن عملية الحوار السياسي، والحالة الإنسانية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وعلى الرغم من جوانب الضعف التي اتسم بها عقد مؤتمر المصالحة الوطنية، فقد كان مرحلة هامة في عملية المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، من الأساسي أن يستمر الحوار بين الأطراف، بما فيها مجموعات المعارضة، سواء الموجودة داخل البلد أو في خارجه. إننا نتفق مع الأمين العام في أن الحكومة الاتحادية الانتقالية عليها أن تبدي الإرادة السياسية وأن تعتمد موقفا منفتحا في تعاملها مع مجموعات المعارضة. وبدورها، على الحكومة أيضا أن تنفذ التوصيات التي اعتمدها المؤتمر، بما في ذلك إعداد خارطة طريق من أجل إنجاز المهام الواردة في الميثاق الاتحادي الانتقالي، ولا سيما العملية الدستورية، بالإضافة إلى الإعداد لإجراء تعداد وطني للسكان وكذلك للانتخابات التي ستجري في عام ٢٠٠٩، وتنفيذ الخطة الأمنية الوطنية وخطة تحقيق الاستقرار الوطنية. ويجب أن تنبذ مجموعات المعارضة من جانبها العنف وأن توافق على الميثاق الاتحادي الانتقالي من أجل تهيئة الظروف اللازمة للمصالحة. وعلى جميع الأطراف أن تدرك أنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا من خلال الحوار الشامل وعملية سياسية حقيقية.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية، فإننا نشعر بالانزعاج إزاء ما يبلغنا عن انعدام الأمن وما يسببه ذلك من تفاقم لحالة الضعف التي يعاني منها السكان. وقد زادت الحالة الإنسانية سوءا بسبب تزايد أعمال العنف. وأصبح الحصول على المساعدة الإنسانية محدودا، ويعيق وصولها التدهور المتزايد في حالة الأمن، والحواجز المقامة على الطرق، التي تعرقل وصول الشحنات المرسلة بريا من برنامج الأغذية العالمي، وأنشطة القرصنة على الساحل الصومالي التي تمنع المعونات والمساعدات من الوصول إلى المناطق التي تحتاج إليها.

ووفقا لتقرير الأمين العام الأخير يوجد في الصومال حاليا ما يناهز ٠٠٠ ٧٥٠ شخص من المشردين داخليا، ومن بين هؤلاء ٠٠٠ ٣٥٠ أصبحوا مشردين في الآونة الأخيرة. وفي ظل هذه الحالة التي تبعث على الأسى، يجب أن نحث جميع الأطراف على كفالة الامتثال الدقيق لمبادئ القانون الإنساني الدولي، ولحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من التصدي لهذه الحالة، حيث أن الأزمة الإنسانية ما زالت قائمة، ومن شأن أعمال العنف الجارية أن تبدد كل الجهود السياسية. وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب ببدء التخطيط للنداء الموحد لعام ٢٠٠٨، ونرحب كذلك بالتعهدات بتقديم التبرعات المستلمة حتى الآن.

وفيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتمويلها – وسأختتم بهذه الملاحظات – فإننا نشيد بقوات بعثة الاتحاد الأفريقي للمقدرة المهنية التي تظهرها في أداء واجبها، إذ تعمل في بيئة صعبة وحافلة بالمخاطر. ونحن نتفق مع تقرير وكيل الأمين العام فيما يتعلق بالحاجة إلى الإبقاء على البعثة، وتأمين استمرار عملياتها، وتعزيز قدراتها من

خلال نشر قوات جديدة لكي تقدم المساعدات العاجلة على نحو أكثر فعالية لتحقيق الاستقرار في البلد.

السيدة وولكوت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): نشكر الممثل الخاص للأمم المتحدة، السيد ولد عبد الله، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

وترحب الولايات المتحدة بتعيين السيد نور حسن حسين رئسا جديدا للوزراء في الحكومة الاتحادية الانتقالية. ونأمل أن تتمكن تلك الحكومة الآن من التركيز على استئناف جهودها الرامية لإجراء حوار سياسي شامل واستئناف العملية السياسية الشاملة التي وضع خطوطها العريضة ميثاق الحكومة الاتحادية الانتقالية.

ونأمل أن يستفيد رئيس الوزراء، السيد حسين، من خلفيته في الأعمال الإنسانية في التصدي لاحتياجات ما يناهز مليونا من المشردين في الصومال، وفي العمل من أجل تخفيف المعوقات الحالية التي تحول دون الوصول الفعال للمساعدات الإنسانية القادمة من الولايات المتحدة والمساعدات الدولية الأخرى.

إننا نحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على العمل بسرعة لتيسير صياغة مسودة دستور جديد وتشكيل اللجان الرئيسية، مثل اللجنة الانتخابية الوطنية التي ستسمح بإجراء الانتخابات الوطنية في الموعد المحدد في عام ٢٠٠٩. ولا نزال ندعو أصحاب المصلحة الصوماليين من جميع ألوان الطيف السياسي إلى الانخراط مجددا في عملية الحوار السياسي المؤدية إلى الانتخابات الوطنية عام ٢٠٠٩.

وفي السنة المالية ٢٠٠٧، كانت الولايات المتحدة أكبر المانحين الثنائيين للمساعدة الإنسانية إلى الصومال، إذ قدمت حوالي ٩٠ مليون دولار، علاوة على ٢٥ مليون دولار في شكل مساعدة إنمائية وفي مجال إرساء الديمقراطية. وما زلنا أيضا أكبر المانحين الثنائيين من حيث الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إذ قدمنا ٥٩,٦ مليون دولار حتى الآن دعما لذلك الجهد.

ونناشد جميع الأطراف الفاعلة الصومالية والإقليمية أن تمنع العناصر المتطرفة من استخدام الصومال كملاذ آمن لشن الهجمات المتواصلة على المدنيين والحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وظلّت الولايات المتحدة تحثّ مرارا وتكرارا قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية على التواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، لا سيما في مقديشو، بغية استئناف العملية السياسية الانتقالية، والعمل صوب التوصل إلى ترتيب فعلي لوقف إطلاق النار باعتباره أفضل وسيلة لعزل العناصر المتطرفة التي تسعى إلى الحيلولة دون مواصلة الحوار السياسي.

وتشيد الولايات المتحدة ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا سيما القوات الأوغندية، على ما تبذله من جهود في الصومال في ظروف صعبة وخطيرة. ونرحب بالتزام بوروندي وغانا ونيجيريا بنشر قوات دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونحث جميع أعضاء الاتحاد الأفريقي الذين تعهدوا بإرسال قوات إلى الصومال على فعل ذلك دون تأخير، ونناشد المجتمع الدولي أن يدعم الاتحاد الأفريقي بما يلزم من موارد لوجستية ومالية حتى يتسنى النشر الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وما زلنا ندعم النشر الكامل وفي الوقت المناسب لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال باعتباره عنصرا حاسما لاستعادة الاستقرار وإفساح المجال لمواصلة الحوار والمصالحة.

وتود الولايات المتحدة مرة أخرى أن تشدد على ضرورة وضع خطة طوارئ تتعلق بالقيام بعملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال. ونطالب بأن ترسل إدارة عمليات حفظ السلام بعثة للتقييم التقني إلى الصومال حالما تسمح الظروف بذلك. وكما نعلم جميعا، تتسم التطورات

في الصومال بالتقلب ويمكنها أن تتغير في أي وقت. ويجب أن نبدأ الآن بوضع خطة طوارئ حتى تكون الأمم المتحدة على استعداد لنشر قواتها عندما تسمح الظروف في الميدان بذلك.

وتظل الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء ازدياد القرصنة قبالة سواحل الصومال. ونشيد بشركائنا في فريق العمل المختلط ١٥٠ الذي ما زال يقوم بدوريات في خليج عدن والمحيط الهندي لكفالة العبور الآمن للسفن التجارية، لا سيما السفن المحملة بشحنات المساعدة الإنسانية. وتؤيد الولايات المتحدة الرسالة المؤرخة ٥ تموز/يوليه الموجّهة من السيد افتيميوس ميتروبولوس، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، إلى الأمين العام بان كي - مون، بشأن ضرورة اتخاذ مجلس الأمن قرارا جديدا لمعالجة مشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع الأعضاء الآخرين في المجلس بشأن هذه المسألة في العام المقبل.

وأخيرا، تشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية، لا سيما في جنوب ووسط الصومال. وسنواصل رصد الحالة الإنسانية، ونرحب باستمرار التنسيق والتعاون الوثيقين مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وشركائنا المانحين في نيروبي لكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها في الصومال.

السيد النصر (قطر): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأود أن أرحّب بالسيد أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، وأشكره على إحاطته الإعلامية، وأحثّه على مواصلة الجهود التي بدأها منذ توليه منصبه بهدف تشجيع إقامة عملية سياسية شاملة في الصومال وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧).

من المؤسف أن الحالة الأمنية في الصومال تجعل من الصعب نشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، كما أشار إلى ذلك الأمين العام في تقريره الأخير المقدّم لمجلس الأمن (S/2007/658). ولكننا نرحب بتصريح الأمين العام مؤخرا أنه على الرغم من ذلك، فإن العمل جار على وضع تقييم استراتيجي لعمليات تدخل الأمم المتحدة في الصومال من أجل تقديم نهج وإطار متكاملين لعمل الأمم المتحدة لبناء السلام في ذلك البلد. ويمكن أيضا للمنظمة الدولية أن تضطلع بدور أكبر في حشد وتقديم الدعم لمساعي الاتحاد الأفريقي لتعزيز بعثته في الصومال بما في ذلك استكمال نشر القوات البوروندية في الشهر الحالي.

ونتفق مع وجهة النظر القائلة بأن ضمان تحقيق الاستقرار في الصومال يتطلب العمل بالتوازي على المسارين السياسي والأمني معا. وقد كنا دوما من الداعين إلى إجراء حوار وطني في الصومال ينطلق من مبدأ المصالحة والإشراك لا من مبدأ القوة والإقصاء. وعليه، فإننا نثني على الجهود التي يبذلها السيد ولد عبد الله، لدفع المصالحة الوطنية، مما يهيئ أول الشروط اللازمة لاستمرار مسيرة البلاد نحو الاستقرار والديمقراطية، اللذين لن يتحققا إلاّ بوقف العنف وجلاء القوات الأجنبية وبناء مؤسسات ديمقراطية دستورية.

ولا غنى للصومال الآن عن متابعة عملية المصالحة السياسية وتوسيع نطاقها، وهي يجب أن تشمل جميع القبائل والفئات. ويجب على الحكومة الاستمرار في هذا النهج، وعليها إعداد دستور للبلاد ووضع خريطة طريق لما بقي من الفترة الانتقالية، والتمهيد لإجراء تعداد سكاني وانتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

ولا شك أنه من الضروري حل الخلافات في الصومال بالحوار، سواء كانت تلك الخلافات داخل مؤسسات الحكومة الانتقالية أم بين الحكومة والمعارضة.

وينبغي على جميع الأطراف في الصومال نبذ اتخاذ العنف وسيلة للتعبير عن المواقف السياسية، والامتناع عن تعريض المدنيين للخطر أو عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إليهم. وعلى وجه الخصوص، يجب الامتناع عن استهداف العاملين في مجال تقديم الإغاثة الإنسانية والصحفيين وأفراد قوة الاتحاد الأفريقي.

على الرغم من أن الحكومة التي شكلها السيد نور حسن حسين، رئيس الوزراء المعين حديثا، قد حلت بعد فترة قصيرة من تشكيلها، يحدونا الأمل أن يتبع ذلك تشكيل حكومة جديدة ذات تمثيل واسع النطاق لمختلف الأطراف الصومالية، وأن يكون بإمكانها التواصل بشكل جيد مع المعارضة. كما نأمل أن تكون فعالة في الحد من أثر الحالة الإنسانية المتردية في البلاد، خاصة وأن السيد حسين يتمتع بالمعرفة والخبرة في ذلك المجال.

لقد وُصفت الحالة الإنسانية السيئة التي يعاني منها شعب الصومال بأنها الأسوأ في أفريقيا. ومن المؤسف أن تلك الحالة الإنسانية آخذة في التردي. فقد ارتفع عدد المدنيين الفارين من العاصمة وحدها بسبب استمرار العنف إلى حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ منذ بداية العام الحالي، مما يجعل من مشكلة المشردين داخليا مشكلة ذات أبعاد خطيرة. وهذا إلى جانب أن المؤشرات الاجتماعية والصحية للنساء والأطفال في البلاد من أسوأ المؤشرات في العالم. ولقد أوضح وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في الإحاطة الإعلامية التي قدمها لمجلس الأمن بعد زيارته مؤخرا للصومال، أن الوكالات الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية تواجه صعوبات جمة في أداء عملها بسبب العنف المستمر، وأن الاستجابة الدولية غير كافية. ولهذا، يجب مواصلة تدفق الدعم الدولي الإنساني إلى الصومال، وبذل الجهود والتعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الدولية والإقليمية والحكومة الاتحادية الانتقالية لتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: لماذا تتباين الاستجابة الدولية للحالة الإنسانية في دارفور عنها في الصومال؟ أليس الضحايا سواء هنا أو هنا هم بشر أبرياء؟

وفوق كل ما يعاني منه الشعب الصومالي من أحوال إنسانية سيئة للغاية، فإن حقوقه الإنسانية تنتهك هي الأخرى، كما أوضحت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان قبل أيام. وإننا نأسف للانتهاكات الخطيرة التي تحدث، بما فيها استهداف المدنيين، أو عدم المبالاة بالتجمعات المدنية سواء من قبل الثوار أو قوات الحكومة الانتقالية أو القوات الإثيوبية. وفي الأيام الأخيرة فقط، قُتل وجرح العشرات في مقديشو جراء قذائف مدفعية أطلقت على منازلهم وملاجئهم، وهو أمر لا ينبغي السكوت عنه.

كما يجب التصدي لمسألة القرصنة الآخذة في التفاقم منذ عام تقريبا، والتي لم تسلم منها حتى السفن التي تحمل المساعدات الإنسانية. ولهذا، فإن مبادرات مثل قيام البحرية الفرنسية مؤخرا بتأمين مرافقة سفن المساعدات الإنسانية تستحق الثناء.

أشير أخيرا إلى أن ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال تنتهي بانتهاء الشهر الحالي. وفي الوقت الذي يتفق فيه الجميع على ضرورة استمرار وجود المكتب، فإنه من المفيد التأكيد الآن على أن دور المكتب في دعم العملية السياسية التشاركية وتحقيق الوفاق الوطني دور هام ويجب تعزيزه.

السيد أوكيو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أرحب بالسيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، وأن أحيي جهوده التي يبذلها في البلاد في ظل ظروف صعبة للغاية. وأود أن أشكر أيضا الممثل الدائم للصومال على إسهامه في هذه المناقشة.

أما بشأن التطورات الأخيرة في الصومال، فأقل ما يمكن قوله هو إن الحالة لا تزال خطيرة. إذ إن كل العناصر الرئيسية التي ذُكرت في تقرير الأمين العام (S/2007/658) لا تزال قائمة، سواء بخصوص الوضع السياسي والأمني أو بطبيعة الحال عملية السلام. وفي هذا السياق، يستمر الوضع الإنساني بالتدهور حيث أن عدد المشردين قد وصل إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. وأعداد الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في ازدياد مستمر. وكل هذه الأرقام تعطينا فكرة عن نطاق هذه الكارثة.

وفي الوقت نفسه، يشير فريق الرصد المعني بالصومال إلى استمرار انتهاكات حظر الأسلحة الذي فُرض بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢). وهذه الأسلحة التي تأتي من بلدان في المنطقة لا تزال تتدفق إلى مقديشو لتمويل الجماعات المتطرفة. وعلاوة على ذلك، فأعمال القرصنة مستمرة. وفي ذلك الصدد، نود أن نرحب مرة أخرى بالمبادرة البالغة الشجاعة التي أطلقتها فرنسا وجعلت من الممكن تحسين شحن المعونة الإنسانية. ومن دواعي أسفنا عدم حصولها على الدعم المتوقع. ونظرا لأنها سوف تنتهي قريبا، فهذا يعني أن القراصنة سيسرحون ويمرحون ما لم تُطلق مبادرات جديدة.

إن كان لي أن أقارن الصومال بالشخص المريض، فأستطيع أن أقول إن تدهور حالته الصحية لا تستدعي علاجه بالصدمات فحسب، بل مشاركة عدة أطباء أخصائيين أيضا. فليس بمقدور دول هذه المنطقة دون الإقليمية وحدها ولا الاتحاد الأفريقي وحده، عن طريق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وضع حد لهذا الداء. لذلك السبب، يكرر وفد بلدي مناشدته لوقف إطلاق النار وتحقيق المصالحة الوطنية في سياق حوار سياسي بين الأطراف الصومالية لن يتحقق أي تقدم بدونه.

أما عن دعم اقتراح الأمين العام بتشكيل قوة متعددة الجنسيات، نود أن نذكر بأنه ينبغي للتداخل بين العوامل الاجتماعية والتاريخية وغيرها داخل الشعب الصومالي وبين العوامل التي تؤثر على البلدان الأخرى في المنطقة، أن يجعلنا نراعي بصورة متزايدة الأبعاد الإقليمية للأزمة في الصومال، ليس فيما يتعلق بالنهج التي تُتبع لإيجاد حل فحسب، بل فيما يتعلق بالعواقب المنظورة أيضا إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي.

ونشعر أنه، في المستقبل القريب، ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم الحكومة الجديدة ورئيس الوزراء نور حسن حسين وأن يدعو حكومته لمواصلة جهودها في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية استنادا إلى التقدم المحرز في مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عُقد في الفترة من ١٥ تموز/يوليه إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وإذا ما تسنى تنفيذ قرارات المؤتمر التي أشير إليها في الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام، فعندها يمكن اتخاذ خطوة كبيرة باتجاه استقرار الحالة في البلاد.

ونرى أن مجلس الأمن يجب أن يكفل أيضا تعزيز مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لكي يتسنى له الاضطلاع بدور ريادي في تنسيق الجهود التي تبذلها الأطراف، ودعم جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ووضع خطط جدية لقوة متعددة الجنسيات، واتخاذ التدابير المناسبة لاحتواء أعمال القرصنة، والنظر في تشكيل لجنة تحقيق بغية مساءلة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

السيد الرئيس، يدرك وفد بلدي مدى دعم بلدكم للمبادرات الرامية إلى عودة السلام إلى الصومال. وقد اعتمدنا على دعمكم المستمر لمساعدة هذا البلد.

وفي الختام، تندد الكونغو بخطف الصحفي الفرنسي وتدعو إلى الإفراج عنه فورا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كممثل لإيطاليا.

بادئ ذي بدء، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالممثل الخاص، السيد ولد عبد الله، وأن أشكره على الإحاطة الإعلامية المركزة التي قدمها وعلى نهجه العملي. وهذا هو ما نريده تماما. ومن دواعي سروري أننا تمكنا من إجراء هذه المناقشة في كانون الأول/ديسمبر، تحت الرئاسة الإيطالية، إذ أن الصومال تحتل مكانا بارزا في أولويات إيطاليا. ويسعدني أيضا أن صيغة الجلسة العامة قد أتاحت الفرصة للأعضاء بوجه عام لمتابعة الاجتماع.

أولا، إن حجم المعاناة الإنسانية في الصومال قد أصبح غير مقبول. ويتعين علينا أن نضع المعالجة الفعالة للبعد الإنساني في حالة الطوارئ التي تتسم بها الأزمة الصومالية في صدارة أولوياتنا. ولا تزال الكلمات التي استخدمها وكيل الأمين العام هولمز قبل عدة أيام تتردد أصداؤها في هذه القاعة "تحدث الآن بشكل متزايد أشياء فظيعة في مقديشو، حيث تتردى المدينة في كابوس من حرب العصابات في الشوارع والأعمال الوحشية الانتقامية" (الصفحة ٨، *S/PV.5792*).

أود أن أقر بالعمل العظيم الذي تقوم به لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال، وما تقوم به الجهات العاملة في المجال الإنساني بصورة عامة للتخفيف من هذه المعاناة الإنسانية. ولكنني أتفق أيضا مع الممثل الخاص على أن الاستجابة الإنسانية وحدها لا يمكن أن تحل الأزمة دون اتباع استراتيجية متسقة وقوية ومتعددة الأبعاد تتضمن النواحي السياسية والأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان.

ثانيا، تشكل الحالة في الصومال بالفعل تهديدا خطيرا جدا للأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي يقتضي ردا مناسبا من هذا المجلس. وشأني شأن الآخرين الذين تكلموا قبلي، أؤيد تأييدا تاما التقييم الذي قدمه الممثل الخاص بشأن الحاجة إلى تغيير جذري في خطتنا المتعلقة بالصومال وإلى تكثيف الجهود. أما "العمل المعتاد"، كما قيل، فلم يعد خيارا. ومن دواعي سروري أن أرى وعيا قويا بهذه الحقيقة بين أعضاء المجلس. والآن، علينا أن نترجم هذا الوعي إلى استراتيجية متماسكة ومتعددة الأبعاد وأن نستخلص النتائج التنفيذية اللازمة.

وينبغي أن يبقى هدفنا الأساسي، أكثر من أي وقت مضى، التشجيع النشط في الوقت المناسب وفي ظل الظروف المناسبة لعملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال. ونلاحظ أن مناقشة اليوم بيّنت أن تلك هي بالفعل وجهة نظر العديد من أعضاء المجلس، إن لم يكن جميعهم. وكان الاجتماع الفني الذي نظمته المملكة المتحدة في أوائل كانون الأول/ديسمبر خطوة أولى في ذلك الاتجاه. ويحدونا الأمل في تسريع إجراء هذا الحوار مع إدارة عمليات حفظ السلام حتى يتسنى عرض خيارات ملموسة داخل خطة الطوارئ على المجلس قريبا. فلنتذكر أن خطة الطوارئ قد طُلبت آخر مرة في آب/أغسطس في القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧). وقد مضى على ذلك بالفعل أربعة أشهر.

وبوجه خاص، من الضروري - وقد قال ذلك من سبقني من المتكلمين بصورة واضحة جدا - إرسال بعثة التقييم التقني، التي طُلبت أيضا في الفقرة ١٦ من القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، إلى المنطقة في أقرب وقت ممكن، وأود أن أضيف، بدون تأخير. إن إبقاء خيار الأمم المتحدة مطروحا سوف يشجع البلدان الأفريقية المساهمة بقوات على المشاركة في بعثة الاتحاد الأفريقي العسكرية للمراقبة في الصومال، التي ما زال تعزيزها هدفنا الأول في المدى القصير، كما عبرت

عن ذلك هذا الصباح جميع الدول الأعضاء. وهذه هي الأولوية الأولى: تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لأن مصداقية الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على المحك.

لقد قدمت إيطاليا ١٠ ملايين يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ودعت المانحين الآخرين للمساهمة. ومع ذلك، أود أن أشدد على أن دعمنا للبعثة لا ينبغي أن يثنينا عن البحث بنشاط عن كل الخيارات الأخرى، وبصورة خاصة، عن الاستجابة لطلب الاتحاد الأفريقي الذي أعرب عنه هنا ممثل الكونغو بشكل قوي للحصول على دعم من الأمم المتحدة من جنسيات مختلفة في أسرع وقت ممكن.

ثالثا، لقد استمع هذا الصباح ممثل الأمين العام إلى أن هناك دعما واسعا لدوره، الذي هو في الحقيقة دور محفوف بالتحديات. إننا نرحب أيما ترحيب بالتزامه واقتراحه بإعادة تجديد جدول الأعمال والعملية السياسية في الصومال، ويحظى بدعمنا التام والقوي. وأود أن أضيف دعم حكومتي التام إلى ما أعرب عنه المتكلمون الآخرون. وأنا واثق بأن ما يقوم به الممثل الخاص في المنطقة وموقفه من جميع المتحاورين سوف يتعزز بعد هذه المناقشة.

وعلينا أيضا أن نعزز المكتب السياسي للأمم المتحدة في مقديشو ونوفر للممثل الخاص الوسائل اللازمة ليقوم بمبادراته السياسية وليدفع بالعملية السياسية إلى الأمام. وآمل كذلك أن يعرب مجلس الأمن عن رأيه بخصوص الصومال عن طريق بيان رئاسي، وأتطلع إلى الاقتراح الذي ستقوم المملكة المتحدة بتوزيعه بهذا الخصوص. وأود كذلك أن أعبر عن عميق تقديرنا للمملكة المتحدة على الجهود التي تبذلها.

إن الصومال يمثل حالة نموذجية لاختبار مصداقية هذه المنظمة وقدرتها على أن تحدث فرقا على أرض الواقع.

ولا يمكننا مواصلة مجرد الكلام عن القيام بالمزيد من أجل الصومال دون أن نفعل شيئا.

علينا أن نقوم بخطوات عملية - وأكرر، خطوات عملية نحو الأمام، وعلينا أن ننتقل من النوايا الحسنة إلى العمل الملموس الآن.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل البرتغال.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة كرواتيا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ودول عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، وكذلك جمهورية مولدوفا.

ويعتمد بياني على الاستنتاجات التي خلص إليها اجتماع مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي المعقود في ١٠ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

إن الاتحاد الأوروبي يساوره قلق بالغ إزاء الوضع في الصومال. ونعتقد أنه يشكل خطرا كبيرا على السلم والأمن في القرن الأفريقي وأبعد من ذلك. ويتسبب أيضا في معاناة كبيرة لشعب الصومال. ولذلك يطالب الاتحاد الأوروبي كل الأطراف ببذل جهود عاجلة للتوصل إلى عملية سياسية شاملة، ويؤكد من جديد على التزامه بنهج شامل نحو الأزمة الصومالية، يحتوي على الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتعيين رئيس الوزراء الجديد، السيد نور حسن حسين، ويشجعه على دعوة جميع القوى السياسية، داخل الصومال وخارجه، التي تخلت عن

العنف وتقبل الميثاق الفيدرالي الانتقالي كإطار لإعادة السلام والاستقرار في البلد، للمشاركة في عملية سياسية شاملة.

والاتحاد الأوروبي على استعداد للنظر في تقديم مساهمة كبيرة للفترة الانتقالية، على أساس تفاهم متبادل بين الاتحاد الأوروبي والحكومة الفيدرالية الانتقالية بشأن التقدم المحرز في العملية السياسية. وفي الواقع، تقع على المؤسسات الفيدرالية الانتقالية المسؤولية الأساسية عن تنفيذ نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية، على النحو الذي صادق عليه البرلمان الفيدرالي الانتقالي، وعن وضع خارطة طريق للإجراءات المستقبلية حتى نهاية الفترة الانتقالية. ويشمل ذلك التحضير لاستفتاء دستوري وإجراء انتخابات مع حلول العام ٢٠٠٩، كما ورد في الميثاق الفيدرالي الانتقالي.

ويدين الاتحاد الأوروبي جميع أعمال العنف، ويطالب كل الأطراف بوقف الأعمال العدائية والاشتراك في وقف إطلاق النار وبناء الثقة والترتيبات الأمنية، وذلك سعيا لتحقيق السلام المستدام. ويحث الاتحاد الأوروبي المؤسسات الفيدرالية الانتقالية وإثيوبيا وكل الأطراف في الصومال على ضمان وصول المساعدات الإنسانية، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وحماية السكان المدنيين وتيسير عودة النازحين الآمنة والمبكرة إلى مقديشو والمناطق الأصلية الأخرى.

وقدمت إدارة المعونة الإنسانية التابعة للجماعة الأوروبية حوالي ١٨ مليون يورو للصومال هذا العام، بالإضافة إلى الدعم المقدم للاجئين في كينيا واليمن. وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزما بتعزيز المساعدات الإنسانية، شريطة عدم عرقلة وصول المساعدات الإنسانية واحترام سلامة من يقدمون تلك المساعدات.

لا يمكن بناء السلام على الإفلات من العقاب. ولذلك يدعو الاتحاد الأوروبي الحكومة الفيدرالية الانتقالية إلى التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تم ارتكابها في الصومال وتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة. وفي هذا الصدد، نشجع الأمم المتحدة على استخدام كل الصكوك المتوفرة لتحسين مراقبة وضع حقوق الإنسان في البلد.

إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هي في الوقت الحالي الخيار الوحيد المتوفر لتيسير انسحاب القوات الأجنبية والإقليمية من الصومال. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي، لا سيما الاعتراف بالإسهام الذي قدمته أوغندا، ويؤكد من جديد على الحاجة إلى تعزيز البعثة، وذلك من خلال تحديد دعم مالي كبير جديد. وتقوم اللجنة الأوروبية، من خلال مرفق السلام في أفريقيا والصك المتعلق بالاستقرار، بإرسال ١٥ مليون يورو للتمويل المباشر للبعثة و ٥ ملايين يورو لدعم قدرات الاتحاد الأفريقي على التخطيط لتلك البعثة. وتقدم بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مساهمات مالية للبعثة. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتقديم المزيد من المساهمات للاتحاد الأفريقي، على أساس تقييم الوضع السياسي والاحتياجات، وكذلك تقديم مساهمات ثنائية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي ساهمت بنشر قوات مع البعثة، ونطالب المانحين الآخرين بتقديم مساهمات كذلك.

ويشجع الاتحاد الأوروبي أيضا الأمم المتحدة على تقديم المزيد من الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧) وعلى المضي قدما في وضع خطط للطوارئ لاحتمال إرسال بعثة لحفظ السلام إلى الصومال.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه التام لممثل الأمين العام ، السيد ولد عبد الله، ولدوره القيادي في تنسيق جهود المجتمع الدولي. ويقدر بصورة كبيرة استعداده لوضع خطة

عمل دولية، ولا سيما تأطير الدعم الدولي للعملية الانتقالية ووضع إطار عمل استراتيجي لدعم القطاع الأمني في الصومال. والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم المداولات بشأن هذه الخطة وتنفيذها.

ويدرك الاتحاد الأوروبي الخطر المتزايد الذي تشكله أعمال القرصنة على الساحل الصومالي، وسوف يتدارس الوسائل الممكنة للرد على هذه المشكلة، بالاشتراك مع السلطات الصومالية والمجتمع الدولي. ونرحب بالمبادرة الفرنسية لتقديم خدمة المرافقة العسكرية للسفن التي يتعاقد معها برنامج الأغذية العالمي لإيصال المعونات إلى الصومال، في حين نشدد على الحاجة إلى مبادرات دولية يمكنها مواصلة تقديم الحماية لبرنامج الأغذية العالمي بعد شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

وأخيرا، نعتقد أن نجاح الاتحاد الأوروبي في التنفيذ والاستجابة في عملية السلام الصومالية ما زال ضروريا لدعم الحل السياسي الشامل الذي يجلب إلى الصومال سلاما طويل الأمد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير لوفالد، الممثل الدائم للنرويج.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن النرويج، بوصفها تشارك في رئاسة فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، ترحب بهذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن الحالة في الصومال، ونحن نشكر الممثل الخاص على إحاطته الإعلامية. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد دعمنا الكامل لجهوده الرامية إلى إحداث تغيير إيجابي في الصومال.

إن لدينا جميعا قلقا عميقا إزاء حالة الأوضاع الراهنة في الصومال. فالحالة الأمنية، في أفضل ظروفها، متقلبة في مقديشو وفي عدة مناطق أخرى من البلد. والأزمة الإنسانية تدهورت من السيئة إلى الأسوأ، بينما فر مئات الألوف من المناطق المتضررة بالحرب.

إننا الآن عند منعطف دقيق للصومال ومؤسساته الاتحادية الانتقالية. ونحن نرحب بتعيين رئيس الوزراء الجديد، السيد نور حسن حسين، ونثق بأنه سيركز على الأزمة الإنسانية في البلد. لقد أوضح أن هذا الأمر، إلى جانب تحسين الأمن وتعميق عملية المصالحة، سيكون الأولوية الرئيسية لحكومته. وإننا ندعم ذلك النهج. والمشاكل في الصومال متشابكة تشابكا وثيقا، ولا يمكن حلها إلا عبر جهد شامل. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون جاهزا لدعم جهوده.

ولا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار الدائم إلا من خلال مصالحة سياسية حقيقية وواسعة النطاق – مصالحة تشمل جميع القوى السياسية الصومالية، التي تدين العنف، وتبدي الاستعداد لأداء دور في العملية السياسية، ولكي تضمن المؤسسات الاتحادية الانتقالية الدعم، وتكسب المصداقية من الشعب الصومالي، من الضروري أن تكون الحكومة قادرة على تقديم الحد الأدنى من الخدمات الأساسية. وحتى الآن، كاد هذا الأمر يكون متعذرا، ويعود ذلك جزئيا إلى عدم الأمن والعنف.

ينبغي لنا أن نكون أكثر حزما في التعامل مع الأزمة الإنسانية والمعاناة في الصومال. وربما حان الوقت للنظر في الاتفاق بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية، والمجتمع المدني والمؤسسات الأخرى والأمم المتحدة والوكالات الدولية، لضمان تقديم الخدمات إلى الشعب الصومالي. وهذا الاتفاق يمكن أن يرسي المبادئ، ويحدد الالتزامات، والمبادئ التوجيهية بشأن الممارسات الجيدة لتقديم الخدمات الضرورية. وينبغي للمؤسسات الاتحادية الانتقالية أن تمد يدها أيضا إلى كل الجماعات المستعدة لنبذ العنف،

والانضمام إلى هذا الاتفاق. كما ينبغي لها أن تلتزم التزاما ثابتا بالتمسك بولايتها في الميثاق الاتحادي الانتقالي، وبالانتخابات المقررة عام ٢٠٠٩.

ويتحتم تحسين الحالة الأمنية، مما يعني أن هناك حاجة ماسة إلى تدعيم أو استبدال قوة بعثة الاتحاد الأفريقي الحالية في الصومال، ببعثة لبناء السلام أكثر منها فعالية. وهذا سيعفي إثيوبيا أيضا من عبئها الأمني الراهن، ويجعل من الممكن لها أن تسحب قواتها. وبالنظر إلى الحالة الأمنية السائدة، فإن الوجود الدولي في مقديشو والمناطق المحيطة بها، ضئيل جدا، في أفضل حالاته، وهذا، فضلا عن غياب الحكومة الفاعلة، يعيق عمل الوكالات الإنسانية.

ذلك ما يجعلنا نعتقد أنه من المهم للأمم المتحدة والوكالات الدولية أن تزيد تواجدها داخل مقديشو. فهذا الحضور مهم لتقديم الخدمات، وباعتباره إشارة إلى الشعب الصومالي بأن المجتمع الدولي مهتم به.

والخلاصة هي أنه يجب على المجتمع الدولي أن يكون جاهزا للعمل على تخفيف معاناة الشعب الصومالي، والمساهمة في السلام. وإننا ندعم بقوة عمل الممثل الخاص، ونحث على دعم رئيس الوزراء الجديد وأولوياته. إن هذه نقطة حرجة في حياة الصومال، وقد حان الوقت لنا جميعا، لكي ندعم أولئك الذين يعملون من أجل السلام والاستقرار في هذا البلد والمنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن ثانية للممثل الخاص، السيد ولد عبد الله، لكي يعلّق على هذه المناقشة.

السيد ولد عبد الله (تكلم بالفرنسية): إنني سأكون شديد الإيجاز. وأود أن أقتصر على الملاحظات التالية. أولا، يسرني جدا أن أقدم إحاطتي الإعلامية الأولى إلى المجلس في إطار ولايتي الجديدة برئاستكم سيدي، لأن بلدكم لديه خبرة، وهو مشارك، وأنا أعمل بشكل جيد للغاية مع وزارة الخارجية في روما.

وأود أن أقول أيضا أنني أردت توجيه اهتمام المجلس إلى ضرورة استعراض نهج عملنا في الصومال. وأنا أقول هذا انطلاقا من احترامي للمجلس. وإذا واصلنا العمل بالأسلوب الذي اتبعناه طوال ١٧ سنة، فليس المرجّح أننا لن نحقق شيئا فحسب، بل أسوأ من ذلك أيضا، أن هذه المؤسسة ستعرّض مصداقيتها للضياع.

وذلك الحافز هو الذي جعلني أقدم هذه الاقتراحات الجديدة. وإذا حافظنا على الوضع القائم، فإن المساعدة الإنسانية، التي تعتبر مفيدة وأساسية، ستظل تشحن بحرا من كينيا إلى الموانئ الصومالية. لكن هناك حدودا بعد ١٧ سنة. فبعد إنفاق الكثير من الملايين، وبذل الكثير من الطاقة، يمكننا القول إننا لم نكن ناجحين. فهل يمكننا أن نستسلم؟ إن ذلك صعب معنويا وأخلاقيا، لذا علينا أن نتصرف بطريقة مختلفة. ونحن إذ نفعل ذلك، لا بد لنا من مرافقة الصوماليين في مناقشة سياسية، وهي ليست سهلة، وعلينا أن نشجعهم على الحوار. إنهم قادرون وجادون. ويمكنهم القيام بهذا، إذا تصرفنا بطريقة منتظمة وجدية.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نوفر لهم أمنا جديدا، لا يقتصر على توفير الاستقرار لهم فحسب، وإنما يوفر لهم أيضا فرص العمل والطمأنينة. ومواكبة البواخر في أعالي البحار ستؤدي إلى المزيد من الأمن، وتطمئن السكان في مقديشو.

أعتقد أنه ينبغي لزملائي في الأمانة العامة، أن يوفدوا، أثناء فترة الانتظار، بعثة ميدانية. لكننا لا نستطيع إرسالها الآن، بسبب الأنظمة. لقد ذهبت مرتين إلى مقديشو وبايدوا. والجميع يذهبون إلى هاتين المدينتين. ولست أقول إنها مثل منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكل شيء فيها على

مـا يـرام. يمكننـا أن نـذهب إلى صـوماليلاند وإلى بونتلانـد، ولكــن المــشاكل في مقديــشو، في ٤ أحيــاء بــين أحيــاء المدينة الـ ١٦.

لا بد لنا من بذل الجهد أو الاعتراف بعجزنا. ويقـال إن بعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال تقـوم بـبعض العمـل. لكنــه مــن الأدق القــول إنهــا تكمــل الوحــدة الأوغنديــة، باعتبارهـا الوحيـدة هنـاك. والـرأي العـام الأفريقـي يـدرك، بفضل شبكة الانترنت والإذاعة، أنه ليس هناك أحد من بعثة الاتحاد الأفريقي، فالموجود، ببساطة، هـو الوحـدة الأوغندية. ويجـب علينـا أن نعـزز تلـك الوحـدة، ونحـاول أن نجـد وسيلة للقيـام بـذلك. وأعـضاء المجلـس يعرفـون كيـف يفعلـون ذلـك أفضل مني. وقد يكون من الممكن للبلدان المجاورة من الـشرق الأوسـط أن تـساعد، بانتظـار تعزيـز إضـافي لبعثـة الاتحـاد الأفريقي في الصومال.

ذلك ما أردت قوله انطلاقـا مـن احترامـي للمجلـس، ولا سيما في ما يتعلق بمصداقيته ومـصداقية هـذه المنظمـة الـتي أعمل فيها.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أشـكر الممثـل الخـاص ولـد عبـد الله علـى شـرحه الواضـح جـدا ورسـالته الواضـحة جدا، اللذين قدمهما لنا.

يمكنـك، سـيدي، أن تـوقن أننـا فهمنـا كليـا مـبرر أقوالك. وآمل أيضا أن تدرك أن أحد الأهداف الرئيسية لهـذه المناقشة هو تعزيز قدرتك على التعامـل مـع الأزمـة. أعتقـد أن المناقشة قد بينت مـا تحظـون بـه مـن تأييـد تـام، وأنـه مـن الآن فصاعدا يمكنكم أن تشعروا فعلا بأن قدرتكم معززة.

وأعتقـد أن توضـيحكم قـد ركـز بحـق علـى ضـرورة تعزيـز بعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال، الأمـر الـذي أبـرزه المجلـس. إنهـا مـسألة مـصداقية الـشراكة فيمـا بـين الاتحـاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وأعتقـد أيـضا أنـه يـتعين توضـيح وجـوب التنويـه بأوغنـدا لأننـا، كمـا ذكـرتم، عنـدما نـتكلم عـن بعثـة الاتحـاد الأفريقــي في الــصومال، فــذلك يعــني في الواقــع الكتيبــة الأوغندية – التي يعرب جميع أعضاء المجلس عن امتنانهم لها.

لا يوجـد متكلمـون آخـرون مـدرجون في قـائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قـد أنهـى المرحلـة الحاليـة مـن نظـره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.